لِنُمَيِّز بَيْنَ الأَمْنِ وَالسَّلام*

الرئيس أمين الجميّل

– ما الاسباب الجوهرية التي دفعتكم الى رفض المصادقة على اتفاق دمشق في نصّه الحالي ؟

– موقفي من اتفاق دمشق لا يمكن اعتباره موقف رفض . فهذا الاتفاق هو ، بكل تأكيد ، خطوة جديّة في طريق الاستقرار ، ومنطلق صالح لتحقيق الوفاق بين اللبنانيين . لقد تمّ التوصل اليه بعد مفاوضات أجريَت على مستوى ثلاث قوى شبه عسكرية متصارعة على الارض، ومن الصعب تحقيق السلام من دون وفاق بين المتحاربين .

منذ البداية ، قبلتُ باجراء هذه المفاوضات شرط ان تؤدي – في اطار ما اتُّفق عليه – الى انعقاد مؤتمر وطني تعرض نتائجه على المؤسسات الديمقراطية ، أي السلطتين التنفيذية والاشتراعية، للمصادقة عليها . وهذا اجراء سليم ، اذ إن السلطة في لبنان تُمارَس دستورياً . فكل تعديل من هذا القبيل لا يرتهن بارادة رئيس الجمهورية وحده ، ولكن ينبغي ان يُناقَش في مجلس الوزراء وفي مجلس النواب . وهذا أمر اساسي .

ثم ان هناك، اضافة الى الموقّعين على الاتفاق ، افرقاء آخرين على ارض الواقع ، منهم المسلّح ومنهم من لم يحمل السلاح . ويحتم عليّ واجبي ، بصفتي رئيساً

---

* نص حديث الشيخ امين الجميّل رئيس الجمهورية اللبنانية الى جريدة « لوموند » الفرنسية الذي نشر بتاريخ ١٤ شباط/فبراير ١٩٨٦ (العناوين الفرعية من وضع « حاليات ») . وقد دعا الرئيس اللبناني في هذا الحديث الى سلام في لبنان يقوم على الضمير الوطني اللبناني الذي تعبّر عنه معظم القوى الحيّة في البلاد . وهو ينمّ بتعاون لبناني – سوري وثيق، ولا يجوز ان يكون مسؤولية سوريا وحدها .

نشرت « الوكالة الوطنية للاعلام » نص الترجمة العربية لهذا الحديث وتناقلته الصحافة اللبنانية والعربية في يوم نشره بالنص الفرنسي الاصلي .

للجمهورية ، ان احافظ على حقوق هذه الفئات جميعاً ، خصوصاً عندما يتعلق الامر بتقرير مستقبل البلاد . يجب ان نميّز بين الامن والسلام . فكثيراً ما نخلط ، نحن اللبنانيين، بين هذين المفهومين . اننا نسعى الى سلام حقيقي . وهذا السلام لا يمكن ان يؤسَّس الا على وعي قومي يعبّر عن ذاته بحرية . ومن دون ذلك ، فلن يعدو الامر ان يكون سوى اتفاق امني بين ميليشيات تضع سلاحها فترة ثم تعود لتتناحر كسابق عهدها ، كما اثبتت لنا التجارب في الماضي . ان المطلوب، على الفور ، هو، من دون شك ، الوصول إلى نهاية سريعة لحال الحرب . وهذا أمر لا جدال فيه . اني اقرّ بضرورة ادخال تعديلات جذرية على النظام القديم لتكييف نظامنا السياسي وفق الواقع الحالي . لقد أعلنت ذلك في خطاب توليتي مهمّات الرئاسة ، اذ قلت في مجال كلامي على النظام السياسي ان ليس ثمة من مقدسات . فاذا اعتبرنا بأخطاء الماضي وبعض المطامع الاسرائيلية كان لزاماً علينا ان نسعى الى دمج لبنان بمحيطه العربي ، وفي وجه خاص اعادة النظر في علاقاتنا مع سوريا . انها جارتنا الاولى . ولنا معها علاقات تقليدية وتاريخية يحتّمها الواقع الجغرافي . انها مدخلنا الوحيد الى عمق الشرق الاوسط . فلا بدّ ، اذاً ، من ان نقيم مع دمشق علاقات مميزة واخوية .

ان الاتفاق الثلاثي يتضمن قسطاً كبيراً من هذه المبادئ ، غير أن نصّه يستوجب بعض التحسينات، خصوصاً بالنسبة الى نقاط ثلاث :

- ملاءمة النظام السياسي مع البنية الاجتماعية اللبنانية ؛
- النظام المقترح لممارسة السلطة ؛
- علاقة لبنان بمحيطه .

وقد كنت ناقشت هذه النقاط الثلاث مع الرئيس الاسد في القمة الحادية عشرة ، واقترحت عليه يومئذ أن يأخذ موقعو الاتفاق بهذه الملاحظات حتى يصبح الاتفاق اقرب الى الواقع. فان قبلوا بذلك ، احيل الاتفاق على البرلمان بنصه المعدّل ، والا فينبغي ان يعرض الاتفاق ، كما هو ، على مجلس النواب ، حتى يستطيع ممثلو الشعب ابداء رأيهم فيه . ولذلك نهجت هذا النهج .

لا لدولة بلا رأس

– هل في الامكان تحديد ملاحظاتكم على هذه النقاط الثلاث ؟

– ان النظام المقترح يهدف الى إلغاء الطائفية السياسية . وهو هدف محمود في ذاته . ولكن لا يمكن بلوغه بتجاهل واقع المنطقة وواقع لبنان . ذلك اننا ننسى

احياناً خصائص النظام اللبناني المتجسّدة في تلك التعددية التي طالما كانت مصدر غنى للبنان والتي منحته طابعه المميز . ومع انها تشكل احدى نقاط ضعفنا فإنه ينبغي لنا ان نحافظ على هذه الخاصية بدرس الوسائل المؤدية الى التناغم بين اوجه هذه التعددية .

لقد اهمل الاتفاق موجة التزمّت التي تجتاح منطقة الشرق الاوسط بأسرها . ان الكلام على إلغاء الطائفية من دون اتخاذ الاحتياطات اللازمة لكبح جماح هذه الهيمنة وهذا التطرف من شأنه ان يلهب المخاوف ويثير الارتياب لدى الطوائف المختلفة بدلاً من ان يقضي عليها . ينبغي لنا ان نفهم هذا الالغاء للطائفية على غرار تجربة بعض البلدان ذات البنية التعددية ، التي استطاعت ان تشجع التسامح من دون تهديد الخصائص المميزة .

على الصعيد السياسي ، ان نظام ممارسة السلطة المقترَح يحيل صلاحيات رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة الى مجلس مكوَّن من ستة اعضاء لكل منهم حق استعمال «الفيتو». فتصوروا فظاعة الفوضى التى سنلقي بالبلاد فيها ! ان تعطيل مؤسساتنا يعني الغاء سيادتنا الوطنية ، وهذا أمر في منتهى الخطورة . أليس شرط السلام الذي نسعى اليه وجود دولة لها من القوة ما يسمح بوضع حدّ للفوضى ؟ فاذا لم يتحقق ذلك شكّل لبنان خطراً ليس على نفسه فحسب ، بل على الآخرين ايضاً ، كما يشهد على ذلك ما اصاب السادة كوفمان وسورا وكرتون وفونتين . اليست دولة بلا رأس ، كهذه، اخصب ارض لاستمرار العنف وتكريس تقسيم البلاد ؟

أما في ما يتعلق بالعلاقات الثنائية بين لبنان وسوريا ، فكان من الطبيعي ان تناقش على مستوى الحكومتين . فنحن دولتان مستقلتان سيدتان . في فرنسا ، مثلاً ، لا يُنظر بعين الرضا الى الحزب الشيوعي الفرنسي يتفاوض مع الاتحاد السوفياتي في شأن العلاقات الثنائية الفرنسية – السوفياتية . لقد دعوت دائماً الى اقامة علاقات وثيقة ومميزة مع سوريا ، خصوصاً في اوقات كانت هذه الدعوة خلالها تنطوي على جانب كبير من المجازفة ، لاني كنت متأكداً من ان ذلك يخدم مصلحة بلدينا . لكن هذه العلاقات لا يمكن ان تنمو نموّا منسجماً إلا في اطار السيادة الكلية والاحترام المتبادل واستقلال كل من الدولتين . فبدلاً من تنمية صحيحة وطبيعية لهذه العلاقات ، دُعي الى تطبيق مبدإ تكاملية غير مدروسة تشمل العلاقات السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية والتربوية... هكذا بجرّة قلم ! حتى ان في صف المعارضين من صرَّح ان هذا النمط من الاتفاق لا يراعي السيادة الوطنية .

وتفرض مسؤولية رئيس الجمهورية ، في ما يتعلق بهذه النقاط الثلاث ، حماية اسس الوجود اللبناني وتأمين العمل الطبيعي لمؤسسات الدولة والسهر على ان تكون علاقاتنا الخارجية مبنية على السيادة الوطنية والاستقلال .

– ما هي الانطباعات التي خرجتم بها من آخر لقاء لكم مع الرئيس حافظ الاسد ؟

– كان مناخ لقائنا الأخير ودِّياً اخوياً ، وقد تجلى ذلك في آخر مكالمة هاتفية مع الرئيس الاسد .

– ما هو موقفكم من أحداث ١٥ كانون الثاني التي أدت الى اقصاء ايلي حبيقة ؟

–هذه الاحداث لم تأتِ بأي عنصر جديد ، ما دام موقعو الاتفاق كانوا قد قرروا عدم قبول ما عرضته باسم كل اللبنانيين . وما من شك في ان موقفي هذا خيَّب آمال موقعي الاتفاق. لكني، انا ايضاً ، اشعر بخيبة امل . كنت أودّ ان يُقام حوار على صعيد وطني ليتسنى للجميع ان يقدموا حججهم للاجتماع المنشود . ولما لم تكن لي صلاحية دستورية لقبول هذا الاتفاق أو رفضه فلم يبقَ في وسعي الا اتخاذ موقف يحترم قوانين بلادي وتقاليدها الديمقراطية . لم يكن لي بدّ من هذا التصرف . لقد بادر الرئيس الاسد وسوريا الى التوسط لتنقية الاجواء ، وتقبّل اللبنانيون هذه الوساطة تقبّلاً حسناً . ولا تزال لسوريا القدرة على المساعدة في هذا الصدد .

– ان بعض الرأي العام، اللبناني والسوري ، ينظر الى سقوط حبيقة على انه مؤامرة ضد الاتفاق قمتم بها انتم ، بالاشتراك مع القوات اللبنانية . فما رأيكم في ذلك ؟

– انها أحداث جرت بين الميليشيات وداخل « القوات اللبنانية » ذاتها . لقد حرصتُ على ان تبقى الرئاسة فوق الاحزاب ، فبالاحرى ان تكون فوق الميليشيات .

– ماذا تقترحون للخروج من المأزق الحالي ؟

– ان لبنان في المأزق منذ أحد عشر عاماً . عندما انتُخبتُ رئيساً كنت اعلم ما ينتظرني . ان لبنان مقسَّم ولم يتبقَّ فيه شيء يذكر من العناصر الكلاسيكية لدولة سليمة . يظن بعض الناس أن لبنان مكوَّن فقط من احقاد مضطرمة . صحيح ان لبنان ، في الوقت الحاضر ، بلد غير مستقر وجريح ، منقسم على نفسه تمزقه الحروب . لكنه ، على رغم ذلك، لم يزل بلداً ديمقراطياً ، وهذه الديمقراطية يمكن ان تعود الى الحياة وان تزدهر ، ما دامت شعلة الشرعية مضاءة . وهذا هو سبب تفاؤلي .

بذور السلام

– هل للكلام على سير المؤسسات معنى ما دام رئيس الحكومة ورئيس المجلس النيابي يقاطعانكم ؟

– ليست هذه هي المرة الاولى التي نواجه فيها حالة من هذا القبيل . فقد عرفنا في الماضي ازمات وزارية على درجة كبيرة من الخطورة وظروفاً متشابهة . ولكن ليس لنا مفرّ من ان نتفاهم . ولذلك فاني أسعى جاهداً الى اعادة الحوار السياسي ، حتى لو كان ذلك انطلاقاً من الاتفاق الثلاثي . لقد تعددت الاتصالات المباشرة وغير المباشرة بين الاحزاب والفئات اللبنانية بغية تحسين نص الاتفاق ، كي يشكل خطوة حقيقية نحو السلام وليس مرحلة عارضة فحسب . في ١٩٦٩ قبلنا بتسوية متسرعة فوقّعنا على اتفاق القاهرة الذي نظّم الوجود الفلسطيني في لبنان ، وكانت الحال على جانب من الخطورة، فقلنا لنقبل بهذا الاتفاق وسوف نرى ما نرى . فاذا بها حرب تستمر احد عشر عاماً ! والمؤمن لا يُلدغ من جحر مرتين . فلنستخرج من الاتفاق الثلاثي بذور السلام الذي يتضمنه ، ولنساعد هذه البذور على النموّ ولا ندَعنَّ التسرّع يحرمنا من فرص السلام المتاحة لنا ...

– هل ينبغي تفسير اتصالكم الهاتفي بالرئيس الاسد إعادة للحوار ؟

– انه لاتصال مهم من حيث مبادئ الحوار الدائم والمؤازرة المتبادلة بين بلدينا ، ولكن ينبغي الاّ يُعطى اهمية قد لا ينطوي عليها ، في اطار المفاوضات الحالية .

– ما هو موقفكم من حملة المعارضة لدفعكم الى الاستقالة ؟

– انا رئيس انتُخبتُ انتخاباً دستورياً . وكل امة تتكون من شعب ومن اراض ومؤسسات . وها هنا الشعب ممزق والارض مقسمة والمؤسسات معطلة الى حدّ بعيد ، وعلى رأس هذه المؤسسات لا تزال رئاسة الجمهورية فعالة . فان استقالتي في مثل هذه الظروف تؤدي الى شل حركة المؤسسات شللاً نهائياً . اذا كانت داركم لا تنعم بالتدفئة في الشتاء واصابكم قرّ البرد فانكم لا تهدمون السقف لتشعلوا به المدفأة . في الحال الراهنة رئيس الجمهورية هو سقف المسرح ، ليس ذلك بسبب قدراته الفائقة ولا طموحاته الشخصية ، ولكن لأن الرئيس المنتخب دستورياً ، اذا اراد ان يحترم نفسه ، عليه ان يحتفظ بالديمقراطية حية . وددت لو فهم ذلك بعض اللبنانيين ولو ادرك اصدقاء لبنان معنى هذا السعي وساعدونا على الخروج من المأزق .

– ما رأيكم في موقف اصدقاء لبنان ؟

– ثمة عمل ينبغي ان يتمّ بيننا ، نحن اللبنانيين ، بادئ ذي بدء . لكن هناك ايضاً اصدقاء يعملون على مساعدتنا ، على الصعيد العربي والدولي ، في سبيل تفاهم افضل بين اللبنانيين ويقدمون لنا الدعم السياسي والاقتصادي . ان فرنسا خصوصاً ما فتئت تقدم للبنان تعاوناً دينامياً يشكل مثلاً له وجود المراقبين الفرنسيين الذين يمدّون لنا يد المساعدة في امور على درجة كبيرة من الخطر والاهمية .

– الا تخشون من ان تمهد الحالة الحاضرة لتفجيرات اخرى ؟

– من الجائز ان تسوء الاوضاع ، بيد ان هذه الاحتمالات ينبغي الا تدفعنا الى اليأس والى القبول بأي نوع من انواع السلام . ذلك ان السلام المعقود تحت تهديد المدفع لا يشكل سلاماً ، لا يشكل سلاماً دائماً ، بل قهر موقت . ان الاجماع وحده يستطيع ان يضع حداً لِحال الحرب ، واني اعمل في سبيله وأصرّ على الا تضيع فرصه .

– كيف ترون وضع المسيحيين اليوم ؟

– لم يكن المسيحيون في صفّي دائماً ، ولم يكن المسلمون ضدي باستمرار . اما في الحال الحاضرة فثمة اكثرية ساحقة في الطرف المسيحي تعلن جهراً دعمها لرئيس الجمهورية ، لاصراره على اجراء ديمقراطي وارادته الحازمة لصون السيادة الوطنية . ولكن، ويا للأسف، نحن في حالة حرب لا يتسنى فيها للجميع التعبير عن رأيهم . وانا اعلم علم اليقين ان اللبنانيين المسلمين حريصون على الديمقراطية والسيادة الوطنية حرص اللبنانيين المسيحيين . واذا كان الرئيس مسيحياً فهو ليس رئيس المسيحيين فقط . بل يتحتم عليه ان يقدم المصلحة الوطنية على كل مصلحة اخرى .

الجنوب باب الحرب والسلام

– لقد ندّدتم اخيراً بضم اسرائيل جزءًا من الاراضي اللبنانية . ماذا في وسعكم ان تفعلوا لحل مشكلة جنوب لبنان ؟

– بدأت الحرب من الجنوب ، واعتقد ان السلام سيأتي من حل مشكلة الجنوب . ليست للبنان رقعة كبيرة ، لكن ثلثها ما زال محتلاً او غير مستقر بسبب اسرائيل . وان هذا لشغل سياستي الشاغل، خصوصاً ان الجنوب يمثل تمثيلاً صحيحاً شعب لبنان بكل فئاته : نجد فيه المسيحي والسني والشيعي والدرزي . فان لم يخيّم السلام على الجنوب قد ينشب صدام طائفي يسيء الى تطلعات السلام

التي نعمل من اجل تحقيقها . ومن المؤسف ان الاتفاق الثلاثي لم يمحض الجنوب الاهمية التي يستحق ، ولم يتناوله بالتعمق الكافي . واننا اذ نفخر بالمقاومة الوطنية ضد الغزو الاسرائيلي لا يسعنا الا ان نعترف بأن هذه المقاومة لا تكفي وحدها لحل المشكلة . فلا بدّ من تجانس داخلي لتجنيد الدعم العربي وتحقيق الالتزام الدولي تجاهنا . ان الخطر لحقيقي ولا يصح الاستهانة به . يجب ان نخشى ضم جزء من اراضينا على غرار ما حدث في الجولان وفي الضفة الغربية . كما علينا ان نحاذر التفرقة المذهبية التي تمارسها اسرائيل لزرع بذور الشقاق بين الشعب .

– هل يطلب لبنان في ١٧ نيسان المقبل تجديد بقاء القوة الدولية على ارضه ؟

– لا يمكننا ان نسمح بازالة هذا الوجود الذي يشكل التعبير عن ارادة دولية تثبت سيادة لبنان على أرضه . ان رحيل هذه القوة يفسح في المجال لكل المغامرات .

الازمة الاقتصادية

– ان الازمة الاقتصادية وهبوط سعر الليرة اللبنانية اصابا اللبنانيين في الصميم . فهل تظنون ان هذه الازمة تشكل مظهراً من مظاهر الضغط المتعددة على لبنان ؟

– هذه الازمة هي بمثابة نقطة الماء التي طفح من جرائها الوعاء . فالحرب والرفاهية لا تتلازمان . لقد بدأت الازمة الاقتصادية في سنة ١٩٨١ مع الهبوط المستمر لفائض ميزان مدفوعاتنا . وفي سنة ١٩٨٤ وقع هذا الميزان في عجز . وفي سنة ١٩٨٥ انفجرت الازمة . وهكذا ، بعد مضي عشر سنين انهكت الحرب قوى اللبنانيين وقضت على احتياطاتنا . وقد زاد في الطين بلة الازمة الاقتصادية التي ضربت المنطقة وتقلبات سعر صرف الدولار . لكننا نقاوم . فقد أُلّفت لجنة لمعالجة الازمة الاقتصادية . انها في حال انعقاد دائم . وقد اقترحتُ انشاء اقتصادَ تقشف وتخصيص مبالغ جديدة للاستثمار المنتج . من ذلك تخصيص ثلاثة مليارات من الليرات لمشروع انعاش الصناعة . اني لواثق بمستقبل لبنان الاقتصادي وخصوصاً طاقة اللبناني الخلاقة ونشاطه البنّاء ، وعناده المعروف . وهناك طاقة مالية لبنانية كبيرة في الخارج . انها اساسية بالنسبة الى اقتصادنا . خصوصاً ان لدينا تشريعاً يشجع الاستثمارات وينبغي لنا ان نحافظ على اقتصادنا الحر . فالديمقراطية والاقتصاد هما مفهومان عريقان في وعي اللبنانيين ويجب ان يظلاّ قدوة ، وعلى العالم الحر ان يرعاها .

– الا تخشون ان يؤدي رفضكم الاتفاق الى إثقال كاهل اللبنانيين التوّاقين الى السلام ؟

ايشكل احترام الديمقراطية والاصرار على اشتراك اكبر عدد ممكن من الفئات في تحقيق السلام، والالحاح على دور المؤسسات ، رفضاً للسلام او سعياً اليه ؟

ان يبنى الامن على صراع القوى ، وان لا يخضع الاتفاق لمقتضيات المؤسسات ، وان لا يشترك في ابرامه معظم القوى الحية في البلاد ، هل هذا ما تريده اكثرية اللبنانيين ؟ هل هذا ما تسميه انت سلاماً ؟

المهم ليس الوصول الى أي اتفاق . المطلوب حل حقيقي يضمن سلاماً حقيقياً . الضمير الوطني اللبناني هو اساس اي سلام وطني . هل يجيب هذا الاتفاق كما هو عن كل ما يجول في ضمير اللبنانيين ، جميع اللبنانيين ؟

– هل ثمة وعي وطني واحد أو أكثر من واحد ؟

– انا لست في منصبي حتى الآن بفضل معجزة . واني متأكد من ان لكل لبناني في قرارة نفسه وعياً بانتمائه الى بلد هو بلده . ان السلام في لبنان يتم بتعاون لبناني سوري وثيق، ولا يجوز ان يكون مسؤولية سوريا وحدها . يجب ان ننطلق من حوار اللبنانيين في ما بينهم .

– ما هي الحالة النفسية لرئيس الجمهورية اللبنانية في الوقت الحاضر ؟

– ان ثقتي بهذا البلد وبقيَمه ، ان ثقتي بشعبه وتقاليده ، وان شعوري بتحقيق عمل ابعاده ابعاد لبنانية وانسانية ، كل ذلك يساعدني على التغلب على كل المصاعب . فبعد عشر سنين من الحرب اصيب الشعب اللبناني بالضياع . واني لأتفهم وضعه . ذلك ان التدخلات الخارجية ، ومطامع بعض الجهات وطموحات بعضهم الآخر ، والضربات الموجهة الى سيادته هي سبب ضياعه . والامل معقود على اللبنانيين الذين يعون مسؤولياتهم ويؤمنون بأن ليس ثمة خلاص لبلدهم بعيداً عن التقاليد الديمقراطية الاصيلة التي وثّقت وحدة اللبنانيين على مرّ العصور . هذه الوحدة ضرورة ملحّة لبقاء لبنان واستتباب استقرار المنطقة . »